



Distr.: General
2 September 2011
Arabic
Original: English

اتفاقية مكافحة التصحر



مؤتمر الأطراف لجنة العلم والتكنولوجيا الدورة العاشرة

تشانغون، جمهورية كوريا، ١١-١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

اتخاذ تدابير لتمكين اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر من أن تصبح مرجعاً عالمياً بشأن المعرفة العلمية والتقنية المتعلقة بالتصحر وتدهور الأراضي والتخفيف من آثار الجفاف: تقييم سبل تنظيم تقديم مشورة علمية دولية متعددة التخصصات لدعم عملية الاتفاقية

تقرير بشأن تقييم كيفية تنظيم مشورة علمية دولية متعددة التخصصات لدعم عملية الاتفاقية

مذكرة من الأمانة

موجز

نظر مؤتمر الأطراف في دورته التاسعة في اتخاذ تدابير لتمكين اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر من أن تصبح مرجعاً عالمياً بشأن المعرفة العلمية والتقنية المتعلقة بالتصحر/تدهور الأراضي والتخفيف من آثار الجفاف. وطلب المؤتمر، في مقرره ١٨/م أ-٩، إلى لجنة العلم والتكنولوجيا أن تقيم في دورتيها القادمتين كيفية تنظيم مشورة علمية دولية متعددة التخصصات، على أن تؤخذ في الحسبان الحاجة إلى ضمان الشفافية والتوازن الجغرافي، والنظر في الخيارات المتاحة لتحديد قنوات متفق عليها من أجل بحث المشورة في إطار عملية الاتفاقية.

ويتعلق هذا التقرير بالتقييم حتى أواسط شهر آب/أغسطس ٢٠١١. ويتضمن نظرة عامة عما أسدي من المشورة العملية في إطار الاتفاقية، وعملية التقييم، والخيارات الأربعة التي حددت عن سبل تنظيم مشورة علمية دولية متعددة التخصصات.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٤-١	مقدمة أولاً -
٤	٢١-٥	تقديم المشورة العلمية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ثانياً -
٤	٧-٥	ألف - لجنة العلم والتكنولوجيا ومكتبها باء - تنظيم دورات لجنة العلم والتكنولوجيا في شكل يغلب عليه طابع المؤتمر والتقيي جيم - قائمة الخبراء دال - الأفرقة المخصصة هاء - فريق الخبراء واو - المراسلون المعنيون بالعلم والتكنولوجيا زاي - المبادرات الإقليمية حاء - وحدات التنسيق الإقليمية ثالثاً - تنظيم عملية التقييم رابعاً - خيارات بشأن كيفية تنظيم مشورة علمية دولية متعددة التخصصات ألف - معلومات أساسية باء - خيارات بشأن كيفية تنظيم مشورة علمية دولية متعددة التخصصات ... خامساً - توصيات
٤	١٣-٨	
٦	١٥-١٤	
٦	١٦	
٦	١٧	
٧	١٨	
٧	٢٠-١٩	
٧	٢١	
٨	٢٩-٢٢	
٩	٥٤-٣٠	
٩	٣٤-٣٠	
١١	٥٤-٣٥	
١٥	٥٥	

أولاً - مقدمة

١- اعتمد مؤتمر الأطراف، بموجب مقرره م/٣-أ-٨، الخطة وإطار العمل الاستراتيجيين للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية (٢٠٠٨-٢٠١٨)، المشار إليهما لاحقاً بـ "الاستراتيجية"، لتوجيه عمل الاتفاقية. وتتمثل رسالة الاستراتيجية في "تحديد إطار عالمي لدعم وضع وتنفيذ سياسات وبرامج وتدابير وطنية وإقليمية ترمي إلى منع حدوث التصحر/تدهور الأراضي والسيطرة عليه وقلب اتجاهه والتخفيف من آثار الجفاف بالاعتماد على التفوق العلمي والتكنولوجي، وإذكاء الوعي العام، ووضع المعايير، والدعوة وتعبئة الموارد، بما يسهم في الحد من الفقر".

٢- وتحدد الاستراتيجية الأهداف التنفيذية التي توجه أنشطة جميع أصحاب المصلحة والشركاء في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. فالهدف التنفيذي ٣ المتعلق بالعلم والتكنولوجيا والمعرفة غرضه أن تصبح الاتفاقية "مرجعاً عالمياً معتمداً في مجال المعرفة العلمية والتقنية المتعلقة بالتصحر/تدهور الأراضي وتخفيف آثار الجفاف". وقد أسندت إلى لجنة العلم والتكنولوجيا المسؤولية الأولى عن تنفيذ هذا الهدف. ولهذا الغرض، ترتب الاستراتيجية تعزيز لجنة العلم والتكنولوجيا كي تقوم بتقييم المعلومات العلمية والتقنية والاجتماعية - الاقتصادية المتعلقة بفهم أسباب وآثار التصحر/تدهور الأراضي، وتقديم المشورة بشأن هذه المعلومات ودعم تنفيذها، على أساس شامل وموضوعي ومنفتح وشفاف. كما ستمدّ اللجنة مؤتمر الأطراف بما يلزم من معلومات لاتخاذ قراراته.

٣- ونظر مؤتمر الأطراف في دورته التاسعة في التدابير اللازمة لتمكين الاتفاقية من أن تصبح مرجعاً عالمياً معتمداً في مجال المعرفة العلمية والتقنية المتعلقة بالتصحر/تدهور الأراضي والتخفيف من آثار الجفاف. وطلب المؤتمر، بموجب مقرره م/١٨-أ-٩، إلى لجنة العلم والتكنولوجيا أن تقيم في دورتيها القادمتين كيفية تنظيم مشورة علمية دولية متعددة التخصصات، على أن تؤخذ في الحسبان الحاجة إلى ضمان الشفافية والتوازن الجغرافي، والنظر في الخيارات المتاحة لتحديد قنوات متفق عليها من أجل بحث المشورة في إطار عملية الاتفاقية. وبموجب المقرر نفسه، دعا المؤتمر الأطراف والأوساط العلمية وأصحاب المصلحة المعنيين بالموضوع إلى تقديم إسهامات في عملية التقييم، وطلب إلى لجنة العلم والتكنولوجيا أن تقدم توصيات ينظر فيها مؤتمر الأطراف في دورته العاشرة.

٤- وبحثت لجنة العلم والتكنولوجيا في دورتها الاستثنائية الثانية التقدم المحرز الوارد ذكره في الوثيقة ICCD/CST(S-2)/4. وأوصي بأن تجري الأمانة، بتوجيه من مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا، تقيماً إلكترونياً شاملاً من أجل مناقشة وبلورة الخيارات الممكنة ومعايير التقييم، وتأمين المشاركة في التقييم عن طريق إشراك الأقاليم. كما نوقشت مسألة نطاق التقييم الواجب عدم الحد منه، بل ينبغي دراسة مختلف الخيارات لدعم تقديم المشورة العلمية إلى الاتفاقية والعمليات المتعلقة بها.

ثانياً - تقديم المشورة العلمية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

ألف - لجنة العلم والتكنولوجيا ومكتبها

٥- أنشئت لجنة العلم والتكنولوجيا بمقتضى المادة ٢٤ من الاتفاقية بوصفها هيئة فرعية لمؤتمر الأطراف لموافاته بالمعلومات والمشورة في المسائل العملية والتكنولوجية المتعلقة بمكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف. وحُدِّدت اختصاصات اللجنة واعتمدت في الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف (المقرر ١٥/م أ-١). وجاء في هذه الاختصاصات، في جملة ما جاء، أن مهمة اللجنة تتلخص في استناد قرارات المؤتمر إلى أحدث المعارف العلمية. وباب اللجنة مفتوح لجميع الأطراف. وهي تتألف من ممثلين حكوميين متخصصين في مجالات الخبرة المتصلة بمكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف.

٦- وجاء في الفقرة ٩ من اختصاصات لجنة العلم والتكنولوجيا، الواردة في المقرر ١٥/م أ-١، أن مكتب اللجنة مسؤول عن متابعة عملها فيما بين الدورات، وأنه يجوز له أن يستفيد في ذلك من مساعدة الأفرقة المختصة التي ينشئها مؤتمر الأطراف.

٧- وينبغي، بموجب الاستراتيجية، إعادة صياغة عمل اللجنة بإدخال تغييرات على الترتيبات المؤسسية وبرنامج عملها. واللجنة مكلفة بأمر، منها التوصل إلى نتائج علمية سليمة وتوصيات تنصب على السياسات، اعتماداً على تحليل وتجميع مواد مرجعية استعرضها النظراء ونُشرت، وهي مواد يُستند إليها في صياغة السياسات وإجراء الحوارات في مؤتمر الأطراف؛ واستنفار الخبراء والشبكات والمؤسسات المتخصصة في العلم والتكنولوجيا تحت إشرافها من ذوي التفوق في مسائل التصحر/تدهور الأراضي، بهدف تدعيم الأساس العلمي والتقني للاتفاقية؛ وإنشاء نظم لإدارة المعارف والإشراف عليها، بالتعاون مع المؤسسات المعنية، قصد تحسين دور الوساطة في نقل المعلومات العلمية والتقنية من المؤسسات والأطراف والمستعملين وإيهم؛ وتعزيز صلاتها بشبكات البرامج المواضيعية وغيرها من أنشطة التنفيذ على الصعيد الإقليمي التي حسنت ولاياتها بحيث تقدم إسهامات إقليمية في عمل اللجنة. وبموجب الاستراتيجية، تُعد خطط العمل المتعددة السنوات (أربع) وبرامج العمل لسنتين المحددة التكاليف.

باء - تنظيم دورات لجنة العلم والتكنولوجيا في شكل يغلب عليه طابع المؤتمر العلمي والتقني

٨- قرر مؤتمر الأطراف، بموجب مقرره ١٣/م أ-٨، أن ينظم مكتب اللجنة كل دورة من دوراتها المقبلة في شكل يغلب عليه طابع المؤتمر العلمي والتقني، بالتشاور مع مؤسسة/ائتلاف رائد. واتخذ هذا القرار اعترافاً بأن عمل اللجنة سيستفيد من مشاركة المؤسسات والاتحادات (بما فيها المنظمات غير الحكومية) والأفراد الأوسع خبرة في مكافحة

التصحّر/تدهور الأراضي والتخفيف من آثار الجفاف. وبموجب المقرر نفسه، قرر مؤتمر الأطراف أن تركز كل دورة عادية على موضوع واحد محدد يتناول تنفيذ الاستراتيجية ويقرره مؤتمر الأطراف مسبقاً. وتنظيم دورات لجنة العلم والتكنولوجيا في شكل يغلب عليه طابع المؤتمر العلمي والتقني جزء من عملية إعادة صياغة عمل اللجنة المشار إليها أعلاه.

٩- وقرر مؤتمر الأطراف، بموجب مقرره ١٨/م-أ-٨، أن يكون الموضوع ذو الأولوية الذي يتعين أن يبحثه المؤتمر العلمي الأول لاتفاقية مكافحة التصحر، الذي عقد في عام ٢٠٠٩ أثناء الدورة التاسعة للجنة العلم والتكنولوجيا، هو "رصد وتقييم التصحر وتدهور الأراضي على المستويين البيوفيزيائي والاجتماعي - الاقتصادي من أجل دعم اتخاذ القرارات في مجال إدارة الأراضي والمياه". ويرد عرض لتقييم هذا المؤتمر في الوثيقة ICCD/COP(10)/CST/INF.3.

١٠- وتتضمن الوثيقة ICCD/COP(9)/CST/INF.3 التوليف الذي عرضه المؤتمر العلمي الأول والتوصيات التي قدمها؛ وجاء في التوصية ٩ أن تنسيق ونشر المعارف والمنهجيات الجديدة للنهج المتكاملة بشأن التصحر وتدهور الأراضي والجفاف/الإدارة المستدامة للأراضي يستلزمان إنشاء آلية استشارية علمية دولية مستقلة متعددة التخصصات لديها قنوات واضحة للنظر في ما تقدمه من مشورة في عملية الاتفاقية.

١١- ويشير هذا التقرير الذي قدمته أوساط علمية إلى أن المشورة المقدمة ينبغي أن تتناول السياسات لا أن تملئها، وأن تسمح لصناع القرار بأن يبلّغوا بموضوعية بالنتائج المحتملة لمختلف الخيارات المتعلقة بالسياسات والتنفيذ التي قد يأخذون بها. وأشار التقرير أيضاً إلى أنه لا ينبغي لآلية استشارية علمية أن تعد أبحاثاً بنفسها، وإنما عليها أن تعتمد على المعارف العلمية واستنتاجات البحوث المتاحة، وينبغي أن تربط هذه المعارف بجهود بناء القدرات. واقترح أيضاً أن تتفاعل الآلية تفاعلاً وثيقاً مع الآليات العلمية الوطنية والإقليمية التي لها علاقة بعملية الاتفاقية.

١٢- وقرر مؤتمر الأطراف، بموجب مقرره ١٦/م-أ-٩، أن يكون الموضوع المحدد الذي سيتناوله المؤتمر العلمي الثاني، المزمع عقده أثناء الدورة الاستثنائية الثالثة للجنة العلم والتكنولوجيا، في عام ٢٠١٢ هو "التقييم الاقتصادي للتصحر، والإدارة المستدامة للأراضي، ومدى قدرة المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة على التكيف". ويرد في الوثيقة ICCD/COP(10)/CST/5 تقرير مرحلي عن تنظيم المؤتمر العلمي الثاني للاتفاقية، وتقرير عن تنظيم دورات اللجنة في شكل يغلب عليه طابع المؤتمر العلمي والتقني.

١٣- وقرر مؤتمر الأطراف، بموجب مقرره ١٦/م-أ-٩ أيضاً، أن يجري مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا، بعد المؤتمر العلمي الثاني للاتفاقية، وبالتشاور مع المجموعات الإقليمية، تقييماً لمسألة ما إذا كان المؤتمر العلمي للجنة العلم والتكنولوجيا يلزم عقده خلال الفترات الفاصلة بين الدورات أو خلال الدورات العادية للجنة، وتقديم تقرير إلى الدورة المقبلة للجنة.

جيم - قائمة الخبراء

١٤- تنص الفقرة ٢ من المادة ٢٤ من الاتفاقية على أن يضع مؤتمر الأطراف قائمة تضم أسماء خبراء مستقلين من ذوي الخبرة الفنية والتمرس في الميادين ذات الصلة ويتعهد هذه القائمة. وترتكز القائمة على ترشيحات من الأطراف، على أن توضع في الحسبان الحاجة إلى نهج متعدد التخصصات والتمثيل الجغرافي العريض. وينص المقرر ١٨/م أ-١ على أن الغرض من هذه القائمة هو موافاة مؤتمر الأطراف بقائمة مستكملة بخبراء مستقلين في مختلف ميادين التخصص المتصلة بمكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف، يمكن انتقاء أعضاء الأفرقة المخصصة منها.

١٥- وطلب مؤتمر الأطراف، بموجب مقرره ٢١/م أ-٩، إلى الأمانة أن تدرس وتحلل الإجراءات والمعايير الحالية لترشيح خبراء من أجل ضمهم إلى قائمة الخبراء المستقلين، وتقديم توصيات بإدخال تحسينات في الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف. ويرد في الوثيقة ICCD/COP(10)/22 تقرير عن التقدم المحرز في تعهد القائمة وعن المقترحات المتعلقة بتحسينها.

دال - الأفرقة المخصصة

١٦- تنص الفقرة ٣ من المادة ٢٤ من الاتفاقية على أن يعين مؤتمر الأطراف أفرقة مخصصة لكي تقدم إليه، بواسطة لجنة العلم والتكنولوجيا، المعلومات والمشورة بشأن قضايا محددة تتعلق بآخر ما وصل إليه التقدم في ميادين العلم والتكنولوجيا المتعلقة بمكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف. وتتألف هذه الأفرقة المخصصة من خبراء ترد أسماءهم في قائمة الخبراء. وأنشئت الأفرقة المخصصة للتعامل مع نظم الإنذار المبكر، والمعايير والمؤشرات، والمعارف التقليدية.

هاء - فريق الخبراء

١٧- قرر مؤتمر الأطراف، بموجب مقرره ١٧/م أ-٥، إنشاء فريق خبراء يختارون من قائمة الخبراء. ويتولى عملية الاختيار مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا، بالتشاور مع الأفرقة الإقليمية والأمانة. وأنشئ الفريق مؤقتاً ولم يعد موجوداً. وكان يبحث المسائل الموضوعية والمؤسسية، بما فيها معايير ومؤشرات رصد التصحر وتقييمه، والمبادئ التوجيهية لنظم الإنذار المبكر، وتطوير التآزر بين اتفاقية مكافحة التصحر وسائر الاتفاقيات الأخرى المتصلة بالموضوع، وتحسين كفاءة لجنة العلم والتكنولوجيا وفعاليتها. ويرد آخر تقرير لفريق الخبراء في الوثيقة ICCD/COP(8)/CST/2 وإضافاتها التسع.

واو - المراسلون المعنيون بالعلم والتكنولوجيا

١٨- شجع مؤتمر الأطراف، بموجب مقرره ١٥/م أ-٧، الأطراف على اختيار مراسل معني بالعلم والتكنولوجيا لدى لجنة العلم والتكنولوجيا بتنسيق مع جهة الاتصال الوطنية. ويرد تقرير عن دور المراسلين ومسؤولياتهم في الوثيقة ICCD/COP(10)/CST/7.

زاي - المبادرات الإقليمية

١٩- "شبكات البرامج المواضيعية الإقليمية" تمثل شبكات من المؤسسات والوكالات المرتبطة بعضها ببعض بواسطة جهة اتصال مؤسسية. وأنشئت هذه الشبكات بموافقة إقليمية، بالارتباط المباشر أو غير المباشر، ببرنامج عمل إقليمي. ومن المتوقع أن تشرك المؤسسات التي هي جهات الاتصال الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية أهم الجهات الفاعلة على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني في البلدان المتضررة. ويُسعى إلى التعاون مع الشبكات الأخرى المعنية بالقضايا المتعلقة بالموضوع. غير أنه يجدر بالإشارة أنه إذا كان هناك عدد من شبكات البرامج المواضيعية قائم أصلاً، فإن هذه الشبكات لم تفلح في تحقيق أهدافها عموماً. ويرد في الوثيقة ICCD/COP(10)/21 عرض لتقييم وضع هذه الشبكات.

٢٠- أنشئ "برنامج إدارة الجفاف لجنوب شرق أوروبا" في سياق اتفاقية مكافحة التصحر. ويمكن الاستزادة من المعلومات عن هذا الموضوع بالرجوع إلى الوثيقة ICCD/COP(9)/10/Add.1. ويضطلع المركز حالياً بوضع استراتيجية لإدارة الجفاف على المستوى دون الإقليمي، وبتفعيل نظم مجدية لرصد الجفاف وللإنذار المبكر، ويقدم معلومات موثوق بها في الوقت المناسب لصناع القرار على الصعيد الوطني، ويشرك غيره في أي معلومات جمعت وعبر استخلصت.

حاء - وحدات التنسيق الإقليمية

٢١- تدعم وحدات التنسيق الإقليمية التابعة لأمانة الاتفاقية بمهمة لجنة العلم والتكنولوجيا فيما يتعلق بتيسير إقامة الشبكات مع العلماء والمؤسسات، إلى جانب جهات الاتصال الوطنية المؤسسية. ويُتظر من تلك الوحدات أن تحرص على توزيع المعلومات المناسبة عن الأنشطة المضطلع بها في إطار الاتفاقية، مثل نتائج دورات مؤتمر الأطراف والهيئتين الفرعيتين، على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني، على البلدان الأطراف المعنية، بما فيها الأوساط الأكاديمية والمؤسسات والشبكات، وأن تنعكس في عملها عن طريق المراسلين المعنيين بالعلم والتكنولوجيا.

ثالثاً - تنظيم عملية التقييم

٢٢- ناقش مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا، في اجتماعاته التي عقدت في آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠١٠، سبل هيكله وتنفيذ تقييم كيفية تنظيم مشورة علمية دولية متعددة التخصصات لدعم عملية الاتفاقية. وتطرق المكتب أيضاً إلى كيفية النظر في خيارات تحديد الفترات المتفق عليها من أجل بحث المشورة في إطار عملية الاتفاقية، وكيفية إشراك الأطراف والأوساط العلمية وأصحاب المصلحة المعنيين في عملية التقييم، وفق ما طلبه المقرر ١٨/م-٩. ووافق المكتب على أنه ينبغي لخبر مستقل إعداد كتاب أبيض يكون أساساً لتقييم لاحق تجريبه الأطراف والأوساط العلمية وغيرهما من أصحاب المصلحة المعنيين.

٢٣- وأعدت الأمانة الاختصاصات، بناء على طلب مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا. وبالاتفاق مع مكتب اللجنة، عينت خبيراً مستقلاً لإعداد الكتاب الأبيض الذي قدم ملخصه إلى مكتب اللجنة ونوقش أثناء اجتماعه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

٢٤- وناقش الأطراف، في الدورة الاستثنائية الثانية للجنة العلم والتكنولوجيا المعقودة في شباط/فبراير ٢٠١١، نطاق التقييم والخيارات الممكنة المتعلقة بكيفية تنظيم مشورة علمية دولية متعددة التخصصات. وأشار، في جملة أمور، إلى أن نطاق التقييم ينبغي ألا يكون محدوداً، وإنما ينبغي العمل على خيارات شتى لتعزيز عملية تقديم المشورة العلمية إلى الاتفاقية والعمليات المتعلقة بها.

٢٥- وفي أعقاب الدورة الاستثنائية للجنة واستناداً إلى مشروع الكتاب الأبيض، بحث مكتب اللجنة الخطوات المقبلة في تنظيم عملية التقييم. وحُدثت أربعة خيارات سيضمها في استقصاء إلكتروني، هي:

- (أ) توظيف الشبكات العلمية القائمة؛
- (ب) إنشاء شبكة علمية جديدة تركز على مواضيع محددة؛
- (ج) استعمال الآليات الاستشارية العلمية الحكومية الدولية القائمة؛
- (د) إنشاء فريق علمي حكومي دولي جديد معني بالأراضي والتربة.

٢٦- وقدم المكتب أيضاً تعليقاً مفصلاً على باب من أبواب مشروع الاستقصاء الإلكتروني. وأشار إلى أن دراسة هذه الخيارات ينبغي أن تسمح بالاختيار بين خيار واحد أو نهج يزاوج بين خيارات متعددة.

٢٧- وأثفق أيضاً على أن يستعرض النظراء مشروع الكتاب الأبيض. وقد قام بذلك لاحقاً خمسة خبراء، أخذوا في الحسبان وثائق أساسية، فعرضوا أفكارهم عن الخيارات الممكنة والتوصيات الإضافية المشمولة بالتقييم. واتفق المكتب أيضاً على إرسال رسالة رسمية

إلى جهات الاتصال الوطنية يلتمس فيها مساهمتها في عملية التقييم، استناداً إلى نتائج الاستقصاء الإلكتروني، وقد تم ذلك في أواسط تموز/يوليه ٢٠١١.

٢٨- وأعدت الأمانة الاستقصاء الإلكتروني تماشياً مع ملاحظات مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا، وبموافقته، استناداً إلى محتوى الوثائق المشار إليها آنفاً. وقسم الاستقصاء ثلاثة أقسام. فأما القسم الأول فطلب معلومات عن الجواب؛ وأما الثاني فسأل عن التطلعات المتعلقة بتنظيم مشورة علمية دولية متعددة التخصصات؛ وأما القسم الثالث فعالج الخيارات الأربعة التي حُددت، في الوقت الذي أُتيحت فيه للمشاركين فرصة وصف وتقييم خيار آخر كي تبثه الأطراف. وأعد الاستقصاء الإلكتروني باللغة الإنكليزية والفرنسية والإسبانية في أواسط تموز/يوليه ٢٠١١ لمدة شهر. ومُدد في وقت لاحق أجل تقديم المساهمات حتى نهاية آب/أغسطس ٢٠١١، بسبب موسم الإجازات، كي يشارك عدد أكبر.

٢٩- وتماشياً مع التوصيات التي قدمت في الدورة الاستثنائية الثانية للجنة العلم والتكنولوجيا والتوجيهات التي قدمها مكتب اللجنة، دعمت وحدات التنسيق الإقليمية التابعة للأمانة التقييم عن طريق تيسير عملية نشر الاستقصاء الإلكتروني في مناطقها. وعلاوة على ذلك، دعيت المراكز المرجعية الإقليمية إلى توزيع الاستقصاء الإلكتروني على الفئات التي تمثلها. وأرسلت رسائل تذكير عدة، بوسائل منها الشبكات والمؤسسات، لزيادة المشاركة. وستعرض نتائج الاستقصاء الإلكتروني وتحليلها في الوثيقة ICCD/COP(10)/CST/MISC.1^(١).

رابعاً - خيارات بشأن كيفية تنظيم مشورة علمية دولية متعددة التخصصات

ألف - معلومات أساسية

٣٠- يعرض هذا الفصل الخيارات الأربعة المتعلقة بكيفية تنظيم مشورة علمية دولية متعددة التخصصات، كان المكتب اتفق على تقييمها. وفيما يلي هذه الخيارات:

(أ) توظيف الشبكات العلمية القائمة: من المتوقع أن توظف هيئات الاتفاقية الرسمية وممثلو الحكومات وغيرهم من أصحاب المصلحة نتائج الشبكات العلمية القائمة باعتبارها أساساً للمشورة العلمية الدولية المتعددة التخصصات؛

(ب) إنشاء شبكة علمية جديدة تركز على مواضيع محددة: يمكن إنشاء شبكة جديدة لتقديم المشورة العلمية الدولية المتعددة التخصصات إلى الاتفاقية، على أن تُراعى الشبكات القائمة، لكن مع التركيز على مواضيع بعينها تتعلق بالتصحّر وتدهور الأراضي والجفاف لا تغطيها الشبكات القائمة تغطية فعالة؛

(١) تصدر أثناء الدورة.

(ج) توظيف الآليات الاستشارية العلمية الحكومية الدولية القائمة: إن الأفرقة/المنابر العلمية الحكومية الدولية القائمة عمليات رسمية تؤدي دور همزة الوصل بين العلم والسياسات. ويمكن لاستنتاجاتها أن تعزز دعم المشورة العلمية الدولية المتعددة التخصصات إلى الاتفاقية لأنها ترتبط بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف؛

(د) إنشاء فريق علمي حكومي دولي جديد معني بالأراضي والتربة: يمكن إنشاء فريق حكومي دولي جديد معني بالأراضي والتربة لتغطية مجمل الأنشطة المتعددة التخصصات اللازمة لتقديم المشورة العلمية الدولية المتعددة التخصصات إلى الاتفاقية، على أن تراعى خصوصية الاتفاقية ومرفقاتها الإقليمية.

٣١- ويصف مؤتمر الأطراف، في مقرره ١٨/م أ-٩، المشورة الملتزمة، وقدم من ثم ضمناً أربعة معايير للتقييم روعيت في إعداد الاستقصاء الإلكتروني. واقترح مؤتمر الأطراف أن تكون المشورة كما يلي:

(أ) علمية مع وضع الشفافية في الحسبان؛

(ب) متعددة التخصصات؛

(ج) دولية مع مراعاة التوازن الإقليمي؛

(د) توظف في عملية الاتفاقية.

٣٢- وينبغي أن تقدم المشورة على المستوى العالمي في القضايا العالمية في الوقت الذي يُنظر فيه بعين الاعتبار إلى الخصوصيات الإقليمية. ومن المسائل الرئيسية في تقييم طريقة تنظيم مشورة علمية دولية متعددة التخصصات إلى الاتفاقية النهج الإقليمي المحدد الذي انتهجته الاتفاقية بواسطة مرفقاتها التنفيذية الإقليمية. ويراد من برامج العمل دون الإقليمية والإقليمية تنسيق البرامج الوطنية واستكمالها وزيادة فعاليتها استناداً إلى المشورة العلمية الموضوعية. وينبغي للمشورة العلمية الدولية المتعددة التخصصات المقدمة إلى الاتفاقية أن تراعى هذا النهج الإقليمي القائم على المشاركة في التعاطي مع الاتفاقية.

٣٣- وقد تختلف التطلعات المتعلقة بتنظيم مشورة علمية دولية متعددة التخصصات باختلاف فئات أصحاب المصلحة. وطلب الاستقصاء الإلكتروني من المشاركين، في جملة ما طلب، أن يتبادلوا الرأي بشأن فهمهم لمصطلح "علمي" في سياق المشورة العلمية الدولية المتعددة التخصصات، سائلين عما إذا كان المصطلح يستثني المعارف غير الأكاديمية، مثل المعارف التقليدية، أو يشملها. وسيساعد تحليل فهم أصحاب المصلحة للمصطلح على تدقيق تحديد الخيارات المتعلقة بكيفية تنظيم مشورة علمية دولية متعددة التخصصات.

٣٤- وثمة تساؤل بشأن كيفية تحقيق الشفافية وكيفية توفير مشورة علمية فعالة وموثوق بها. ومن خلال الآراء التي أبدتها أصحاب المصلحة في هذا الشأن وبشأن أهداف تقديم المشورة العلمية الدولية المتعددة التخصصات، ربما كان من الممكن تقييم مدى تلبية

احتياجاتهم. بالإضافة إلى ذلك، يُتوقع أن تساعد تلك الأسئلة العامة على اتخاذ قرارات بشأن الموضوع عن علم وبصيرة. ومن المهم أيضاً التأكد من وجود آلية حالياً يمكن أن تقدم مشورة علمية دولية متعددة التخصصات تكون في مستوى توقعات جميع أصحاب المصلحة.

باء - خيارات بشأن كيفية تنظيم مشورة علمية دولية متعددة التخصصات

٣٥- من المتوقع - استناداً إلى نتائج تقييم الخيارات الأربعة - وضع سيناريوهات مستقبلية تحدد علاقات التواصل بين عملية الاتفاقية والشبكة العلمية أو الفريق/المنبر العلمي الحكومي الدولي. ويمكن أن يشمل وضع السيناريوهات المستقبلية، على سبيل المثال، الإطار الزمني لتنفيذ خيار واحد أو خيارات عدة، أي الوقت اللازم حتى توافر المشورة، ونهج جامع لتقدير التكاليف والفوائد. ثم يمكن مناقشة السيناريوهات المستقبلية العامة المقترحة في علاقتها بالأنشطة أو النتائج الحاسمة، على النحو الذي حُددت به في الاستقصاء الإلكتروني.

٣٦- وإضافة إلى وضع السيناريوهات المستقبلية، يمكن الربط بين تقديم المشورة العلمية الدولية المتعددة التخصصات إلى عملية الاتفاقية ووضع نظام للوساطة في مجال المعرفة. وتماشياً مع هذا النهج، يمكن أيضاً استكشاف سبل الربط بين تقديم المشورة العلمية الدولية المتعددة التخصصات إلى عملية الاتفاقية وأنشطة بناء القدرات.

٣٧- وعموماً، تستلزم عملية الاتفاقية وجود عملية استشارية علمية لتشجيع الحوار الفعال بين العلم والسياسات، وتسهيل الأضواء على قضايا التصحر/تدهور الأراضي والجفاف على الصعيد العالمي. وربما تود لجنة العلم والتكنولوجيا مناقشة مدى تشجيع الخيارات الأربعة، التي عولجت في الاستقصاء الإلكتروني أو خيارات أخرى اقترحت من خلال هذا الاستقصاء، ذلك الحوار بين العلم والسياسات، وإقامة هذا الحوار، وتسهيل الأضواء على قضايا التصحر/تدهور الأراضي والجفاف. وترتبط هذه المسألة بتعريف الفئة المستهدفة التي ستقدم إليها المشورة، وقد تشمل الأطراف أو المنظمات غير الحكومية، وكذلك ممثلي لجنة العلم والتكنولوجيا ومكتب مؤتمر الأطراف.

٣٨- وتجدر الإشارة إلى أن أمام الاتفاقية فرصة التعلم من الأساليب القائمة لتقديم المشورة العلمية إلى الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، بما في ذلك توظيف الشبكات والأفرقة/المنابر. ويمكن الحصول على التعلّم الضروري من الوثائق التي توفرها تلك الشبكات والأفرقة/المنابر، وكذا من خلال التشاور مع الأفراد الرئيسيين المعنيين. وقد يهدف هذا التحليل وتلك المشاورة إلى تحديد نهج تكميلي ينبغي اعتماده، على أن يُتجنب التداخل بين عمل الشبكات والأفرقة/المنابر القائمة والأساليب الجديدة الممكنة لتقديم المشورة العملية إلى عملية الاتفاقية. ويُتوقع من عملية التعلم من المبادرات السابقة تبسيط وتيسير وضع آليات استشارية علمية للاتفاقية.

الخيار ١: توظيف الشبكات العلمية القائمة

يتوقع أن توظف هيئات الاتفاقية الرسمية وممثلو الحكومات وغيرهم من أصحاب المصلحة نواتج الشبكات العلمية القائمة باعتبارها أساساً للمشورة العلمية الدولية المتعددة التخصصات

٣٩- للشبكات العلمية القائمة ولايات، وهي تستجيب لتصوراتها الخاصة بما لاحتياجات الاتفاقية أو أصحاب المصلحة الآخرين. وفي بعض الحالات، يتطابق ذلك مع النداءات الرسمية التي يوجهها مؤتمر الأطراف للأوساط العلمية الدولية لكي تتخذ تدابير معينة. وتصدر عن الشبكات نواتجها المنشورة الخاصة بها، التي توزع عن طريق مواقعها المؤسسية على الشبكة والمجلات العلمية، ولا توجه بالضرورة إلى أعضاء لجنة العلم والتكنولوجيا أو مؤتمر الأطراف. وربما تود لجنة العلم والتكنولوجيا مناقشة الطريقة التي يمكن بها للشبكات العلمية القائمة وبرامج العمل القائمة أن تؤدي دوراً في تقديم المشورة العلمية إلى عملية الاتفاقية.

٤٠- وسيقدم تحليل التوزع الجغرافي للشبكات العلمية القائمة وسبل الوصول إليها، وتغطيتها القضايا الوجيهة، وإمكان استعمال نواتجها، على النحو الذي يتصوره أصحاب المصلحة في الاتفاقية المشاركون، أساساً للمزيد من المناقشات بشأن توظيف الشبكات العلمية القائمة. ويسعى التقييم، في إطار هذا الخيار، إلى تجميع المعلومات عن الشبكات العلمية القائمة المعنية بالتصحر/تدهور الأراضي والجفاف، على الصعيدين الإقليمي والعالمي على السواء، لأنه سيحتاج إلى هذه المعلومات في استعمال نواتج تلك الشبكات مستقبلاً. ومن المهم الوقوف على ما يمنع أصحاب المصلحة من المشاركة في تلك الشبكات، وجمع آراء أصحاب المصلحة بشأن العضوية الحصرية، وشفافية العملية، وضيق الوقت المتاح لهم، ومصالحهم في المواضيع المشمولة. وستكون المعلومات عن نطاق الشبكات القائمة على المستويين الإقليمي والعالمي حاسمة في تقييم ما إذا كان يمكن للمشورة المقدمة من تلك الشبكات أن تكون دولية، على أن تراعى المساهمة الإقليمية.

٤١- ويجب أن يؤخذ في الحسبان مدى تغطية الشبكات القائمة تغطية فعالة للقضايا المرتبطة بالاتفاقية والمواضيع المهمة المتصلة بها المفقودة من الشبكات العلمية القائمة، ومن ثم تقييم مدى قدرة الشبكات القائمة على تقديم المشورة المتعلقة بعملية الاتفاقية. وقد تدعو الضرورة إلى أن تتولى لجنة العلم والتكنولوجيا تحليل الثغرات الخاصة بالشبكات القائمة تحليلاً محدداً. واستناداً إلى التقييم، يمكن لتحليل الثغرات هذا أن يوفر معلومات عن فعالية الشبكات القائمة من حيث قدرتها على تغطية القضايا العلمية المتعلقة بالاتفاقية. ويمكن أيضاً لتحليل الثغرات المتصورة في تغطية القضايا، متى تُحقق منها مع الشبكات القائمة المعنية، أن يوفر أساساً لتحسن فعالية تلك الشبكات من حيث قدرتها على معالجة القضايا المتصلة بعملية الاتفاقية.

٤٢- ويمكن للجنة العلم والتكنولوجيا أن تناقش مدى إمكانية توسيع نطاق الشبكات التي لا تغطي سوى بعض المناطق كي تصبح شبكات عالمية، على أن يراعى أن تلك

الشبكات ليست مرتبطة بعملية الاتفاقية رسمياً. ويمكن للجنة أيضاً أن تناقش مدى تمثيل الشبكات العالمية القائمة بجميع المناطق، وكيف يمكن تعزيز تمثيل متوازن جغرافياً. ولدى تحليل نتائج الاستقصاء الإلكتروني، ربما تود اللجنة أيضاً وضع معايير لتقييم الشبكات القائمة بخصوص أهداف الاستراتيجية. وتعد هذه المسائل مهمة، وينبغي معالجتها بصرف النظر عما إذا كان هذا الخيار ١ بشأن توظيف الشبكات العلمية القائمة هو الذي أُخذ به في النهاية في عملية التقييم.

الخيار ٢: إنشاء شبكة علمية جديدة تركز على مواضيع محددة

يمكن إنشاء شبكة جديدة لإسداء المشورة العلمية الدولية المتعددة التخصصات لفائدة الاتفاقية، آخذاً بعين الاعتبار الشبكات القائمة مع التركيز على مواضيع محددة ذات صلة بالتصحر/تدهور الأراضي والجفاف التي لا تغطيها الشبكات القائمة تغطية فعالة

٤٣ - من المهم معرفة المواضيع، سواء أكانت إقليمية أم عالمية، التي لا تغطيها الشبكات القائمة حالياً، ولا يمكن لشبكة جديدة أن تبحثها، وذلك قصد مناقشتها. وتنظم المؤتمرات العلمية للاتفاقية لدراسة مواضيع محددة، وقد تدعو الضرورة إلى مناقشة ما إذا كان يمكن استعمال السلسلة الحالية لهذه المؤتمرات لإقامة شبكة علمية جديدة. هذه المسألة رد فعل على اقتراح قدمته لجنة العلم والتكنولوجيا في دورتها الاستثنائية الثانية مفاده أنه يمكن تعزيز مؤتمرات الاتفاقية العلمية كي تقدم مشورة علمية دولية متعددة التخصصات إلى عملية الاتفاقية.

٤٤ - وربما تود اللجنة مناقشة قدرة شبكة علمية على تحفيز أوساط بحثية عالمية وتنشيطها.

٤٥ - وربما تود اللجنة أيضاً مناقشة مدى قدرة شبكة جديدة على أن تضمن بشكل منتظم الجودة العلمية لنتائج الاستشارة. ويمكنها أيضاً مناقشة الطريقة التي يمكن بها لنهج شبكة الشبكات - عالمية كانت أو إقليمية - أن ينظم ويتيح انخراط العلماء الذين يعملون عادة في شبكات تتناول تخصصات أو مواضيع مستقلة، الأمر الذي يضمن تقديم مشورة علمية متعددة التخصصات.

الخيار ٣: استعمال الآليات الاستشارية العلمية الحكومية الدولية القائمة

إن الأفرق/المنابر العلمية الحكومية الدولية القائمة تشكل عمليات رسمية تؤدي دور همزة الوصل بين العلم والسياسة. وما تخلص إليه من نتائج يمكن أن يستغل في توفير المشورة العلمية الدولية المتعددة التخصصات لفائدة الاتفاقية، بقدر ما تكون هذه المشورة ذات صلة بالتصحر/تدهور الأراضي والجفاف

٤٦ - للأفرقة/المنابر العلمية الحكومية الدولية القائمة ولايات قائمة، وهي موجهة أساساً إلى احتياجات الغير، وليس إلى احتياجات عملية الاتفاقية. وربما تود لجنة العلم والتكنولوجيا

مناقشة الكيفية التي يمكن بها للأفرقة/المنابر العلمية الحكومية الدولية، ببرامج عملها القائمة، أن تؤدي دوراً في تقديم المشورة العلمية إلى عملية الاتفاقية.

٤٧- وتدعو الحاجة إلى معلومات عن الأفرقة/المنابر العلمية الحكومية الدولية القائمة ذات العلاقة بالتصحر/تدهور الأراضي والجفاف، على الصعيدين الإقليمي والعالمي، لاستعمال نواتجها مستقبلاً. ومن المهم اكتشاف ما يجمع أصحاب المصلحة من المشاركة في هذه الأفرقة/المنابر، وتجميع آراء المشاركين بشأن العضوية الحصرية، وشفافية العملية، وضيق الوقت المتاح لهم، ومصالحهم في المواضيع المشمولة. ومن المهم الحصول على معلومات عن تشكيلة الأفرقة/المنابر العلمية الحكومية الدولية على المستويين الإقليمي والعالمي لتقييم مدى قدرتها على خدمة عملية الاتفاقية.

٤٨- وعلى أساس التقييم يمكن، مرة أخرى، لتحليل الثغرات المتصورة في تغطية القضايا، بمجرد التحقق منها مع الأفرقة/المنابر العلمية الحكومية الدولية القائمة، أن يوفر معلومات عن فعالية هذه الأفرقة/المنابر من حيث قدرتها على تغطية القضايا المتعلقة بالاتفاقية. ويمكنه أيضاً توفير أساس لتحسين فعالية تلك الأفرقة/المنابر في هذا السياق.

الخيار ٤: إنشاء فريق علمي حكومي دولي معني بالأراضي

يمكن إنشاء فريق حكومي دولي معني بالأراضي والتربة يكلف بتغطية طائفة الأنشطة المتعددة التخصصات اللازمة لإسداء المشورة العلمية الدولية المتعددة التخصصات إلى الاتفاقية، آخذاً بعين الاعتبار خصوصية الاتفاقية التي تستقيها من مرافقاتها الإقليمية

٤٩- إن لم تقدم شبكات الأفرقة/المنابر القائمة أو لم تستطع أن تقدم مشورة علمية على المستويين الإقليمي والعالمي إلى أصحاب المصلحة في الاتفاقية، فإن لجنة العلم والتكنولوجيا ربما تود النظر في الطريقة التي يمكن بها لفريق/منبر جديد أن يفي بمتطلبات الاتفاقية والأوساط العلمية الدولية، وأن يقدم مشورة علمية محددة عن الأراضي والتربة.

٥٠- ويمكن تنظيم فريق علمي حكومي دولي معني بالأراضي والتربة، على أن يكون عالمياً، لكنه ينظر بعين الاعتبار إلى النهج الإقليمي لعملية الاتفاقية. ومن الممكن، في هذا الصدد، أن يكون الفريق/المنبر العلمي الحكومي الدولي الجديد:

- عالمياً يضم أفرقة عاملة أقاليمية معنية بالقضايا الجامعة، مع مراعاة الشواغل الإقليمية أو عدم مراعاتها؛
- أو منظمة عالمية جامعة للشبكات الإقليمية القائمة تستهدف الشواغل العالمية، لكنها مدعومة بمساهمات إقليمية؛
- أو عالمياً يضم أفرقة فرعية إقليمية تتناول مواضيع إقليمية صرفة؛
- أو منظماً بطريقة أخرى يحددها المشاركون.

٥١ - وعلاوة على ذلك، يجب التفصي الدقيق لمسألة العلاقة بين هذا الفريق الحكومي الدولي الجديد والاتفاقية، ومناقشة ما إذا كان ينبغي أن يكون الفريق العلمي الحكومي الدولي مستقلاً عن الاتفاقية أم مرتبطاً بها أم تحت إشرافها.

٥٢ - ومن بين القضايا الأخرى، يمكن للجنة العلم والتكنولوجيا أن تناقش إلى أي مدى تؤخذ في الاعتبار المرفقات الإقليمية للاتفاقية في إنشاء فريق عامل معني بالأراضي والتربة، وإمكانية توظيف فريق لمنهجة المعارف التقليدية والمحلية. وربما تود اللجنة أيضاً مناقشة إلى أي مدى يمكن لعملية استعراض يجريها النظراء دعماً لعمل اللجنة في مجال التحليلات العلمية أن يكون لها ارتباط بالاستعراض العلمي للتقارير الوطنية المقدمة إلى الاتفاقية. ومن شأن ذلك أن يؤكد أن المشورة عملية وتقوم على أدلة.

خيارات وتوصيات أخرى

٥٣ - سيقدم تحليل الاستقصاء الإلكتروني توضيحاً للكيفية التي يتصور بها أصحاب المصلحة فعالية الخيارات المحتملة لإمداد الاتفاقية بتقييمات عالمية منتظمة، ووضع سيناريوهات مستقبلية إقليمية بشأن الاتجاهات المستقبلية لتدهور الأراضي، وتحديد أهداف وسيناريوهات مستقبلية عالمية، واستعراض التقارير الوطنية المتعلقة بمعايير الإبلاغ القائم على الأدلة استعراضاً علمياً، وتقديم توصيات تنصب على السياسات، وتقديم مشورة علمية عن القضايا الناشئة، أو توفير نواتج أخرى، يحددها أصحاب المصلحة.

٥٤ - وينبغي في الختام بحث أي خيارات أخرى لتقديم مشورة علمية دولية متعددة التخصصات.

خامساً - توصيات

٥٥ - لذا، ربما تود لجنة العلم والتكنولوجيا أن توصي، في جملة أمور، في دورتها العاشرة بالآتي:

(أ) كيفية التعاون مع الشبكات العلمية القائمة على الصعيد الإقليمي أو العالمي أو كليهما، استناداً إلى نتائج الاستقصاء الإلكتروني؛

(ب) أن تعتمد الأمانة، بتوجيه من مكتب اللجنة، وعن طريق عملها الجاري المتعلق بالقضايا العلمية - مثل مؤشرات الآثار وأفضل الممارسات ومواضيع أخرى - إلى تقييم الثغرات في تغطية القضايا العلمية المتعلقة بالتصحر/تدهور الأراضي والجفاف، كما تناولتها الشبكات العلمية القائمة المحددة في الاستقصاء الإلكتروني؛

(ج) كيفية التعاون مع الأفرقة/المنابر العلمية الحكومية الدولية، استناداً إلى نتائج الاستقصاء الإلكتروني؛

(د) أن تعتمد الأمانة، بتوجيه من مكتب اللجنة، وعن طريق عملها الجاري المتعلق بالقضايا العلمية إلى تقييم الثغرات في تغطية القضايا العلمية المتعلقة بالصحراء/تدهور الأراضي والجفاف، كما تناولتها الأفرقة/المنابر العلمية الحكومية الدولية القائمة المحددة في الاستقصاء الإلكتروني؛

(هـ) أن ينشئ مؤتمر الأطراف فريقاً عاماً مخصصاً لإجراء المزيد من المناقشات بشأن أفضل الخيارات لتقديم المشورة العلمية الدولية المتعددة التخصصات إلى عملية الاتفاقية، على أن يُراعى النهج الإقليمي في التعاطي مع الاتفاقية؛

(و) أن يكلف فريق عامل، تدعمه الأمانة، بوضع سيناريوهات مستقبلية، وتحديد علاقات التواصل بين عملية الاتفاقية والشبكة العلمية أو الفريق/المنبر العلمي الحكومي الدولي، وكذا الروابط الممكنة بين تقديم المشورة العلمية الدولية المتعددة التخصصات إلى عملية الاتفاقية ووضع نظام للتشارك في المعارف العلمية.